

خلال جلسة عقدها أمس.. التشريعي: عباس لا يمثل الشعب الفلسطيني

بحر: عباس لا يمثل إلا نفسه بعد انتهاء ولايته القانونية وتعطيله التشريعي في الضفة الغربية



عقد المجلس التشريعي صباح أمس الأربعاء بمقره في مدينة غزة جلسة خاصة ناقش خلالها النواب تقرير اللجنة القانونية حول عدم شرعية محمود عباس، وفقدان تمثيله للشعب الفلسطيني، وأكد أحمد بحر، في مستهل الجلسة أن عباس يذهب للأمم المتحدة منفرداً ودون دعم أحد من فصائل الشعب الفلسطيني أو قواه الحية والفاعلة، مشدداً أنه لا يمثل سوى نفسه ولا يتمتع بأي صفة رسمية تؤهله للحديث باسم الشعب الفلسطيني، مؤكداً أن القضية الفلسطينية تمر اليوم بأخطر مرحلة في تاريخها، لافتاً إلى التحديات المتعاضمة والمؤامرات والمخططات الصهيونية والأمريكية الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية، واصفاً ذلك بالخطوة غير المسبوقة منذ النكبة الأولى سنة 1948م.

بدورهم أكد النواب في معرض مناقشتهم للتقرير أن عباس، منزوع الصلاحية وفاقداً للشرعية والأهلية القانونية، وهو لا يمثل إلا نفسه، فيما

وطني، "البرلمان" تابعت الجلسة وأعدت التقرير التالي:

معالجة آثار الانقسام والتحضير لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ومجلس

أوصى التقرير بضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية حسب القانون تعمل على

06 - 05 - 04 <<<

القرعاوي: لقاءات عباس

مع أولمرت ولفني إساءة لدماء الشهداء

ولفني إساءة لدماء الشهداء الجرحى ممن كانوا ضحية جرائم أولمرت وعصابته الإرهابية.

وشدد على أن اللقاء مع قيادات الفصائل الفلسطينية وتحقيق الوحدة الوطنية أولى وأهم من اللقاء بشخصيات إرهابية ارتكبت مذابح بحق شعبنا الفلسطيني، وبين النائب في المجلس التشريعي أن استعداد قيادة السلطة للعودة إلى المفاوضات السرية والعنيفة مع الاحتلال خارج عن إجماع الصف الوطني، خاصة في ظل ما جناه شعبنا من ويلات المفاوضات التي ضيعت المقدسات والأراضي، وغاب بسببها أي أفق للحل مع هذا المحتل.



ندد النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني عن مدينة طولكرم فتحي القرعاوي، بقاء رئيس السلطة محمود عباس مع رئيس وزراء الاحتلال السابق إيهود أولمرت في فرنسا، ولقاء مع تسيبي لفني في نيويورك مؤخراً.

وأكد القرعاوي، أن أولمرت ولفني، هما قتلة وارهابين لا يستحقان اللقاء والإشادة بهما، مذكراً بجرائمهما في حرب غزة عام 2008، وحملة الاستيطان المسعورة التي شنتها حكومتها في الضفة الغربية المحتلة فترة تولي أولمرت رئاسة الحكومة.

واعتبر القرعاوي ثناء عباس على أولمرت

البرلمان الأوروبي:

هدم الخان الأحمر جريمة حرب



قال رئيس وفد البرلمان الأوروبي للعلاقات مع فلسطين نكلس سلكيوتس: "إن تدمير إسرائيل لقرية الخان الأحمر وترحيل سكانها قسراً، يعد انتهاكاً خطيراً لمعاهدة جنيف الرابعة، ويصل إلى درجة جريمة حرب".

وقال في تصريح صحفي أصدره يوم أمس الأول: "يعتبر الخان الأحمر أحد التجمعات البدوية المهددة بالترحيل في منطقة خصصتها إسرائيل للتوسع الاستيطاني غير القانوني، هذه المنطقة ذات أهمية استراتيجية حيث إنها تحفظ تواصل الدولة الفلسطينية العتيدة".

تقرير المصير، ونعارض حكم الاحتلال الإسرائيلي والاستعمار والأبارتهويد". وأضاف: "سيعمل وفد البرلمان الأوروبي بثبات وبشكل واضح على الدفاع عن هذا التجمع السكاني، ومحاربة سياسة التوسع الاستيطاني الإسرائيلي التي تعتبر غير قانونية، وفقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2334".

ولفت إلى أن الاتحاد الأوروبي أعلن مرارا وتكرارا دعمه لحل الدولتين، وأن المستوطنات تعتبر غير قانونية وفقاً للقانون الدولي، وهي عقبة في طريق السلام.

وقال سلكيوتس الذي زار مع وفد أوروبي الخان الأحمر: "نعبر عن تضامننا الصادق مع الشعب الفلسطيني ونضاله المستمر منذ عقود عدة من أجل الحرية والعدالة والمساواة، وندعم الحق الفلسطيني في

النائب ماجد أبو شمالة: عباس شوه

تاريخ شعبنا النضالي

03 <<<

النائب الجمل يزور جرحى مسيرات

العودة بالمستشفيات التركية

02 <<<

نائبان يتفقدان مديرية التربية والتعليم شرق غزة

من جانبه رحب حرز الله، بالنائبين مستعرضاً أهم إنجازات مديريته منذ بداية العام الحالي، وذلك من خلال عرض مرئي يوثق عمل المديرية بإحصائيات الأوائل والإنجازات العلمية والدورات التدريبية والتربوية، مؤكداً أن المديرية تعمل بأقصى جهد لإنجاح المسيرة التعليمية، وتوفير ما يلزم المدارس من طواقم العاملين والقوى البشرية والأدوات لتسهيل العمل التربوي. وفي نهاية الزيارة شكر النائبان مدير المديرية ومدراء الأقسام على جهودهم التي يبذلونها من أجل الارتقاء بالعملية التعليمية وخدمة الطلبة، مؤكداً على وقوف نواب المجلس التشريعي بجانب المؤسسات التعليمية وغيرها من المؤسسات الوطنية العاملة لخدمة المواطن.



أبناء شعبنا الفلسطيني، داعين لمزيد من التألق والابداع في العملية التربوية والتعليمية، متمنين للطلبة مستقبل مشرق، وغد زاهر في خدمة الوطن والقضية.

تفقد النائبان، مروان أبو راس، وأحمد أبو حلبية، مديرية التربية والتعليم شرق غزة، واطلعا على سير العملية التعليمية في المديرية، وكان في استقبالهما، مدير المديرية أشرف حرز الله، وعدد من مدراء الدوائر ورؤساء الأقسام بالمديرية، وتأتي الزيارة ضمن حملة ينظمها النواب لزيارة المؤسسات التعليمية، بهدف الاطمئنان على سير العمل والاطلاع على الإنجازات ومعوقات العمل فيها.

من ناحيتهما ثمن النائبان، جهود المديرية وخاصة فيما يتعلق بإنجاح المسيرة التعليمية والارتقاء بالمستوى التعليمي والثقافي للطلبة، مؤكداً على ضرورة وضع الخطط التعليمية ليكون هذا العام عام الجد والعطاء رغم الحصار الخانق الذي يعيشه

النائب الجمل يزور جرحى مسيرات العودة بالمستشفيات التركية



زار رئيس لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي النائب عبد الرحمن الجمل، جرحى مسيرات العودة الذين يتلقون العلاج في مستشفيات الجمهورية التركية، وأطلع على أحوالهم وأوضاعهم الصحية، وقدم الأطباء المعالجون شرحاً وافياً عن حالة كل جريح على حدا، معربين عن أملهم بتماثلهم للشفاء وعودتهم لممارسة أعمالهم الحياتية واليومية قريباً. بدوره تقدم النائب الجمل، بالشكر بالجزيل لتركيا رئاسة وحكومة وشعباً لما يقدموه من دعم مادي ومعنوي وسياسي للشعب الفلسطيني، مبرقاً بالتحية للأطباء الأتراك وطواقم العاملين بالمستشفيات التي تقدم الخدمة الصحية للجرحى، معرباً عن أمله بتماثلهم للشفاء وعودتهم إلى أهلهم ووطنهم قريباً بإذن الله.

وأشار الجمل، إلى أن تركيا قدمت على مدار السنوات الماضية الخدمة الطبية لعدد كبير من جرحى ومرضى فلسطين الذين زاروا الجمهورية التركية بهدف تلقي العلاج اللازم ثم عادوا لفلسطين وقد شفاهم الله، بفضل الخدمة الطبية المتقدمة التي تقدمها المشافي التركية للمرضى والجرحى، داعياً الدول

السلاميين على الحدود مع قطاع غزة، ومن الجدير ذكره أن المشافي التركية تستقبل الجرحى الفلسطينيين وتقدم لهم العلاجات والخدمات الطبية اللازمة منذ سنوات كما تقدم لهم الدعم المعنوي بهدف التغلب على مشكلاتهم المختلفة.

الصديقة والشقيقة لتحذو حذو تركيا في خدمة فلسطين بشكل عام وجرحى مسيرات العودة على وجه الخصوص. وفي نهاية زيارته دعا الجمل، تركيا للتحرك الفاعل في المحافل الدولية وصولاً لإدانة الاحتلال على أفعاله الاجرامية بحق الجرحى والمتظاهرين

أبو طير: حكومة الاحتلال تسعى لفرض وقائع جديدة في القدس والأقصى



أكد النائب في المجلس التشريعي عن مدينة القدس محمد أبو طير، أن الهدف من وراء دعوات المستوطنين لاقتحام الأقصى هو محاولة فرض أمر واقع يُجبر الفلسطينيين على القبول به، موضحاً أن الانتهاكات هذه تشبه تلك التي مورست على الحارات والبيوت والمواطنين الفلسطينيين في مدينة القدس وعموم أراضي الضفة الغربية المحتلة من خلال السطو على بيوت الناس وأراضيهم حتى نجحوا في تثبيت أمر واقع ازداد على إثره التوسع الاستيطاني دون رقيب أو حسيب.

وأضاف أبو طير، في تصريح صحفي له أن الانتهاكات التي يتعرض لها الأقصى حالياً وقبر النبي يوسف في نابلس، كان قد تعرض لها المسجد الإبراهيمي في الخليل حتى منع الأذان فيه، كما منع الأهالي من أداء الصلاة فيه في أيام أخرى. وتابع: "هذه محاولات متكررة تقف وراءها بلديات وحكومة الاحتلال من خلال دعم المستوطنين وتوفير الحماية الأمنية والميدانية لهم". وشدد أبو طير، على ضرورة أن يتصدى

الفلسطينيون لمثل هذه المؤامرات وإفشال الاقتحامات والإجراءات بحق القدس والأماكن المقدسة والوقوف لهم بالمرصاد، مطالباً الشعب الفلسطيني والأحرار في العالم بضرورة التصدي لانتهاكات الاحتلال وتدنيس المستوطنين للأقصى بكل الوسائل، مؤكداً أن ثقتنا في أهلنا بالقدس عالية، لأنهم من بقي لنا كرسيد حقيقي في الأقصى يدافع عنه ويتصدى لمثل هذه المخططات.

نائبان يتفقدان مديرية الشؤون الاجتماعية بخان يونس



المستمر مع المديرية وغيرها من المؤسسات التي تقدم الخدمات للمواطن.

بدوره عبر النائب النجار، عن شكره الجزيل لطواقم العاملين بالمديرية، الذين يبذلون أكبر الجهود في ظل أقل الإمكانيات وتأخر صرف الرواتب، مشيداً بعمل الباحثين الذين يتكفون عناء الوصول لبيوت المواطنين وبحسب أوضاعهم المعيشية والوقوف على احتياجاتهم.

من ناحيته أشار النائب أبو دقة، إلى حساسية العمل الاجتماعي في ظل الظروف الحالية والتضييق المتعمد من جانب من يحاصرون قطاع غزة، وأثنى على جهود المديرية في تقييم الحالات الاجتماعية والعمل على تقديم المساعدات اللازمة لهم تخفيفاً من حدة ظروفهم الصعبة وفق الإمكانيات المتاحة. وناقش النائبان عدة قضايا تخص المواطنين وتم الاتفاق مع المديرية على آليات الحل المناسبة متفقين على استمرار التواصل البناء والتعاون

زار النائبان خميس النجار، ويونس أبو دقة، مديرية الشؤون الاجتماعية بمحافظة خان يونس، وتفقدوا سير العمل فيها، وكان في استقبالهما مدير المديرية سامي برهوم، ونائبه عبد الهادي صافي، وعدد من رؤساء الأقسام بالمديرية، وتأتي الزيارة ضمن جولة تفقدية يجريها النواب للمؤسسات الرسمية بهدف الاطلاع على سير العمل والاطمئنان على سلامة الإجراءات والخدمات المقدمة للمواطن. وأطلع النائبان على عمل الإدارات المختلفة وأقسام المديرية، واستمعوا من مديرها لشرح تفصيلي حول آليات العمل وكيفية إدارة العمل اليومي واستقبال الجمهور والتعامل مع الملفات المختلفة بما يخدم المصلحة العامة وبهدف التسهيل على المواطنين وحفظ كرامتهم ورعايتهم، وتقديم خدمات المديرية لكافة المواطنين المحتاجين لها.



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

فطاب عباس...

اجترار للفشل وتضييع للحقوق والمقدسات

من المقرر أن يلقي محمود عباس -رئيس السلطة الفلسطينية منتهي الولاية القانونية والدستورية- خطاباً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة مساء اليوم. كان يمكن لعباس أن يعتلي منبر الأمم المتحدة ويلقي خطاباً فلسطينياً وحدوياً خالصاً، إلا أنه اختار أن يكون خطابه عبثياً فاقداً للشرعية الوطنية والإطار الوحدوي الجمعي، ومجافياً لأبسط الحقوق والثوابت الوطنية الفلسطينية، ومستفزاً لمشاعر وكرامة أبناء شعبنا الفلسطيني في ظل تكريس علاقاته الأثمة مع الاحتلال واستمراره في فرض الحصار والعقوبات الإجرامية على غزة وأهلها الصامدين.

كان بإمكان عباس أن يحوز على القبول الشعبي والفصائلي وأن يمضي إلى الأمم المتحدة متسلحاً بخطاب وطني قوي فيما لو حرص على كسب التوافق الوطني ونزل من برجه العاجي ليلتقي القوى والفصائل الفلسطينية والشرائح الشعبية ويستجيب لتطلعاتها ومتطلباتها وطموحاتها، ويعلن عن وقف إجراءاته العنصرية ضد غزة وأهلها، وينحاز إلى الرؤية الوطنية الجمعية التي تحافظ على القيم الوطنية والحقوق والثوابت الفلسطينية، وفي مقدمتها سحب الاعتراف باتفاق أوسلو ووقف التنسيق الأمني مع الاحتلال وتدشين وحدة وطنية حقيقية قائمة على أساس الشراكة في الميدان ودوائر صنع القرار بما يمهّد الطريق نحو إرساء استراتيجية وطنية موحدة قادرة على إدارة الصراع وانتهاء الاحتلال وإحباط المخططات والمؤامرات الصهيونية الأمريكية التي تستهدف تصفية قضيتنا وإنهاء وجودنا الوطني.

لكن عباس آثر امتهان الإرادة الشعبية الفلسطينية وتشويه التاريخ الكفاحي لشعبنا الفلسطيني والإصطفاة في خندق الاحتلال حين أصر على استمرار عقوباته الإجرامية على غزة ولو بحرق عقوبات جديدة أكثر قسوة وأشد خطورة وأدار ظهره لنداءات الوحدة والمصالحة والشراكة واختار الدوران في فلك المشاريع المشبوهة والصفقات السوداء التي تستهدف طمس قضيتي القدس واللاجئين وتحويل القضية الفلسطينية إلى قضية إنسانية بحتة يتم معالجتها في إطار المساعدات الإغاثية فحسب بعيداً عن الحق الفلسطيني الخالد الذي مهرته الدماء والتضحيات منذ النكبة الأولى عام 1948م وحتى اليوم.

إننا نواجه اليوم اغتصاباً مدوياً للسلطة من قبل محمود عباس وتزويراً لإرادة شعبنا وادعاءً باطلاً بتمثيله في المحافل الإقليمية والدولية، وهو ما يشكل خطراً داهماً على حاضر ومستقبل شعبنا وينذر بمزيد من التنازلات عن حقوقنا وثوابتنا الوطنية. ولعل من أربا المهازل أن يوعز عباس بانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في ذات اليوم بالتزامن مع خطابه أمام الأمم المتحدة، في خطوة مكشوفة ومفضوحة لسرقة تمثيل وطني وفصائلي هو أبعد ما يكون عن هذا المجلس السقيم القاصر على عناصر حركة فتح وبعض العناصر المتكسبة والمنفعة التي تدور في فلكها وتسبح بأمرها.

إننا في المجلس التشريعي الفلسطيني نؤكد لأبناء شعبنا وأمتنا وللعالم أجمع أن محمود عباس لا يمثل شعبنا ولا يحق له ادعاء تمثيل شعبنا تحت أي صفة كانت وفي أي محفل إقليمي أو دولي كان، وهو لا يمثل إلا نفسه وفريقه الاستسلامي الانهزامي الذي يستمد شرعيته من التواصل مع الاحتلال والتعاون معه سياسياً وأمنياً واقتصادياً وثقافياً.

من هنا فإن خطاب عباس أمام الأمم المتحدة اليوم لن يكون أكثر من اجترار للفشل وتسويق للوهم والسراب ومحاولة جديدة لخداع وتضليل شعبنا واستمرار عطف ترابم وتنياهو بغية استئناف مسيرة التسوية العبثية التي شكلت الغطاء السياسي لسرقة الأرض الفلسطينية وتهويد المقدسات وإضاعة القدس والتنازل عن حقوق اللاجئين وتحويل السلطة إلى كيان إداري هش ياتمر بأمر الاحتلال ويحمي دولته المسخ وكيانه المصطنع.

وختاماً... فإن الكل الوطني الفلسطيني مدعو اليوم لمواجهة النهج المتفرد والسلوك العبثي لمحمود عباس وإجباره على وقف حصار وعدوانه على غزة وأهلها والتحلل من الروابط والعلاقات الأثمة مع الاحتلال وسلوك سبل الشراكة والوحدة والمصالحة وبلورة استراتيجية وطنية موحدة لمواجهة الاحتلال وبناء الكيان الوطني الفلسطيني على قاعدة الحقوق والثوابت الوطنية، قبل أن نصحو ذات صباح على ضياع كامل الأرض والمقدسات على إيقاع نهج عباس وسياساته الاستسلامية.

اللجان القانونية والاقتصادية تناقشان مشروع قانون تنظيم استهلاك الكهرباء



الحد من الاعتداء على الشبكة العامة للكهرباء، الأمر الذي يعرض حقوق المواطنين للنهب وحياتهم للخطر، كذلك يقر مجموعة مقترحة من المحفزات للملتزمين والعقوبات للمخالفين، ومن المتوقع أن تواصل اللجان بالإضافة للجهات المعنية المشاورات حول مشروع القانون حتى يتم انضاجه ومناقشته مع جهات الاختصاص والخبراء والمعنيين من الأكاديميين والقانونيين ومهندسي الكهرباء.

تنظيم استهلاك الكهرباء يهدف إلى تنظيم توزيع الكهرباء في الأراضي الفلسطينية، كما يعمل على ضرورة تحفيز المواطن للالتزام بدفع الفواتير الشهرية لاستهلاكه للكهرباء، على أن يتكرب طريقة مساعدة المواطنين الملتزمين بالدفع لتقديرات سلطة الطاقة المكلفة بوضع تعليمات خاصة ولوائح تنفيذية لمشروع القانون المذكور.

ناقشت اللجان القانونية والاقتصادية بالمجلس التشريعي مشروع قانون تنظيم استهلاك الكهرباء في قطاع غزة، وذلك بحضور كلا من: رئيس اللجنة القانونية النائب محمد فرج الغول، ورئيس اللجنة الاقتصادية النائب عاطف عدوان، وأعضاء اللجان، وأمين عام المجلس التشريعي نافذ المدهون، وسمير مطير، وأحمد أبو العمرين، من سلطة الطاقة.

إلى ذلك يهدف مشروع القانون إلى

ومن الجدير ذكره أن مشروع قانون

النائب ماجد أبو شمالة: عباس شوه تاريخ شعبنا النضالي وتضحياته على مدار عقود



أكد النائب في المجلس التشريعي عن حركة فتح ماجد أبو شمالة، أن محمود عباس، قد شوه تاريخنا النضالي، وتضحيات شعبنا على مدار عشرات السنين، مندداً بتلويحه بعقوبات جديدة بحق قطاع غزة ومواطنيه، واصفاً ذلك بانتقام اللحظات الأخيرة في حياته السياسية التي باتت معدودة جداً على حد تعبيره.

وأضاف أبو شمالة في تصريحات صحفية صدرت عنه مؤخراً، أن مهاجمة ناطقي عباس وقيادات مشروعه للفصائل ولقيادات الشعب الفلسطيني ليست سوى عملية تلميع له بعد حالة الانهيار السياسي لمشروعه التفاوضي الذي وصل لطريق مسدود، مشدداً على أن اتهام عباس وأزلامه للفصائل الفلسطينية بالتساق مع الموقف الأمريكي هو بمثابة عملية خلط للأوراق السياسية، ويعبر عن حالة العزلة السياسية والوطنية التي يمر بها عباس وتياره.

ووصف أبو شمالة ذهاب عباس بمفرده للأمم المتحدة بأنه مشهد هزيل وضعيف ولا يعبر عن المجموع الوطني الفلسطيني، منوهاً إلى أنه يذهب للأمم المتحدة وهو في أضعف حالاته السياسية كونه وحيداً لا يحظى بدعم أو مساندة أحد من الفصائل أو المرجعيات الوطنية، داعياً فصائل شعبنا لبناء جبهة موحدة لإنقاذ المشروع الوطني

من حالة التيه التي أوصلنا لها عباس، الذي وصفه بأنه قد تنازل عن كل شيء وزج بالحالة الفلسطينية في أتون صراعات محلية ومعادلات إقليمية ومشكلات دولية على علاقة لنا بها.

خلال جلسة عقدها أمس.. التشريعي

النواب: عباس منزوع السلطة
وعليه مغادرة المش

بحر: نرفض خطاب عباس في
الأمم المتحدة لأنه لا يتضمن
الحفاظ على الثوابت



عقد المجلس التشريعي صباح أمس الأربعاء بمقره في مدينة غزة جلسة خاصة ناقش خلالها النواب تقرير اللجنة القانونية حول عدم شرعية محمود عباس، وفقدان تمثيله للشعب الفلسطيني، وأكد أحمد بحر، في مستهل الجلسة أن عباس يذهب للأمم المتحدة منفرداً ودون دعم أحد من فصائل الشعب الفلسطيني أو قواه الحية والفاعلة، مشدداً أنه لا يمثل سوى نفسه ولا يتمتع بأي صفة رسمية تؤهله للحديث باسم الشعب الفلسطيني، وقد أكد النواب في معرض مناقشاتهم للتقرير أن عباس، منزوع الصلاحية وفاقد للشرعية والأهلية القانونية، وهو لا يمثل إلا نفسه، "البرلمان" تابعت الجلسة وأعدت التقرير التالي:

المرحلة الأخطر

بدوره أكد النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أحمد بحر، في مستهل الجلسة، أن القضية الفلسطينية تمر اليوم بأخطر مرحلة في تاريخها، لافتاً إلى التحديات المتعاضمة والمؤامرات والمخططات الصهيونية الأمريكية الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية، واصفاً ذلك بالخطوة غير المسبوقة منذ النكبة الأولى سنة 1948م. وندد بحر، بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، واصفاً ذلك بالظلم والبهتان، رافضاً تواصل عباس ولقاءاته مع قيادات الكيان الصهيوني، في حين أنه يواصل فرض عقوباته اللا إنسانية على غزة وأهلها ويهدد بفرض عقوبات جديدة أشد قوة وأكثر خطورة بهدف تركيع غزة المحاصرة. وأكد بحر، رفضه لأي خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة لم يتضمن الحفاظ على ثوابت شعبنا وتمسكه بحقوقه ورفضه سياسة التطبيع والهرولة والتفاوض مع الاحتلال. وطالب الأمة العربية والإسلامية والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي أن يقفوا بجانب الشعب الفلسطيني المنكوب، وأن يدعموا صموده ونضاله والعمل على رفع الحصار عن غزة، غزة التي كانت دائماً وما زالت رافعة للمشروع الوطني وحافطة للهوية والكيانية الفلسطينية. ورفض بحر، باسم شعبنا أي تمويل أمريكي للأجهزة الأمنية والإعلان بشكل واضح أن أجهزتنا

بعناصرها هي وطنية وجدت لحماية الوطن والمواطن وليس لحماية العدو. وطالب بوقف التنسيق الأمني مع العدو وإعادة الاعتبار للعقيدة الأمنية الفلسطينية والتي تهدف إلى حماية المواطن والدفاع عن الوطن. وشدد على ضرورة إلغاء اتفاقية أوسلو وتبعاتها وكذلك اتفاقية باريس الاقتصادية وسحب الاعتراف بدولة الاحتلال، والتوافق الفوري على تشكيل حكومة إنقاذ وطني فلسطيني تمثل الكل الفلسطيني، وتتولى الترتيب لانتخابات رئاسية وتشريعية ومجلس وطني. وطالب بإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على قاعدة الشراكة الوطنية وإعادة الاعتبار لميثاقها الذي مزقته اتفاقية أوسلو المشؤومة. وأكد بحر، أن محمود عباس يعتلي منبر الأمم المتحدة دون أي شرعية قانونية أو دستورية أو وطنية ولا يمثل شعبنا، وإنما يمثل نفسه فقط، مؤكداً أن من يجوع شعبنا وينسق مع الاحتلال ويصر على نزع سلاح المقاومة، ويفرط بدماء الشهداء وعذابات الأسرى، ويعترف بدولة الاحتلال، ويتنازل عن حق العودة، لا يمكن أن يمثل شعبنا بأي حال من الأحوال.

تقرير اللجنة القانونية حول عدم شرعية عباس وفقدان تمثيله للشعب الفلسطيني

اليمين الدستورية. **تعهد تعطيل التشريعي في الضفة الغربية** وأشار الغول، في تقريره إلى أن محمود عباس تعهد تعطيل الحياة البرلمانية منذ إعلان نتائج انتخابات 2006م وقد ازدادت وتيرته عام 2007م من خلال إغلاق المجلس التشريعي في الضفة الغربية واعتقال النواب واقتحام مكاتبهم ومنعهم من دخول المجلس وممارسة مهامهم ورفضه عقد أي جلسة لممارسة أعمالهم التشريعية بل وإغلاق مقر المجلس التشريعي بالضفة بالكامل ومنع رئيس وأعضاء المجلس التشريعي من دخول المجلس وترهيبهم.

التنازل عن الثوابت الفلسطينية ولفت إلى تعهد محمود عباس وفريقه التنازل عن القدس وحق العودة منذ اتفاق أوسلو، التي تنازلت عن 78% من أراضي فلسطين للعدو الصهيوني وأبقت 22% للتفاوض عليها مع الاحتلال، وهذا دفع الولايات المتحدة والعدو الصهيوني إلى الإعلان عن مدينة القدس عاصمة للكيان، مشيراً إلى إعلان عباس، في أكثر من مناسبة عن تنازله عن حق

إلى ذلك تلا رئيس اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي النائب محمد فرج الغول، تقرير لجنته حول عدم شرعية عباس، مؤكداً أنه يغتصب السلطة ولا يمثل الشعب الفلسطيني، وقد جاء التقرير على النحو التالي:

إغتصاب منصب الرئاسة

وأكد التقرير أن محمود عباس، ينتحل صفة رئيس السلطة الفلسطينية منذ أن انتهت ولايته القانونية بتاريخ 9/يناير/2009 وفقاً للمادة (36) من القانون الأساسي لسنة 2003 وتعديلاته، وبالتالي هو شخص فاقد للصفة القانونية ومنتهي الولاية ومغتصب للسلطة وانتهت شرعيته الدستورية ويمارس صلاحيات الحكم خارج الإطار الزمني المحدد للولاية الرئاسية ويترب عن ذلك افتقار كل قراراته للمشرعية وتعتبر في حكم العدم.

وأشار التقرير إلى أن المجلس التشريعي هو الجهة الوحيدة التي تتمتع بالشرعية وفقاً لأحكام المادة (47) مكرر من القانون الأساسي والتي تنص على أن انتهاء مدة ولاية المجلس التشريعي القائم تكون عند أداء أعضاء المجلس الجديد المنتخب

عباس لا يمثل الشعب الفلسطيني

صلاحية وفقد الشرعية يهدد السياسي فوراً



الغول: يجب تشكيل حكومة وحدة وطنية لمعالجة آثار الانقسام

المحررين، رفض اعتماد شهداء العدوان على غزة ومسيرات العودة.
9. حرمان الوزارات في قطاع غزة من النفقات التشغيلية، وحرمان القطاع من حصته بالتعيين في الوظيفة العامة.
10. السطو على أموال الضرائب والجمارك الفلسطينية وجميع أموال الجباية الخاصة بغزة.
11. منع تزويد قطاع غزة بالكهرباء وعدم السماح للجهات الدولية والإقليمية التدخل لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني في غزة.
إفساد الحياة السياسية
وأضاف التقرير أن محمود عباس، أفسد الحياة السياسية الفلسطينية من خلال تعزيز الاستئثار بالسلطة عبر دعوة المجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية للانقسام في الضفة الغربية تحت حرايب الاحتلال الأمر الذي يُعدّ خُروجاً صارخاً عن الإجماع الوطني، وتجاوزاً لكل التفاهات بين الفصائل.

التوصيات

- إلى ذلك أوصى التقرير بما يلي:
1. التأكيد على قرارات المجلس التشريعي السابقة بشأن انتهاء الولاية الدستورية لمحمود عباس منذ 9/1/2009 واغتصابه للسلطة والعمل على نقل صلاحياته وفقاً لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني ومحاسبته وفقاً للأصول.
 2. مخاطبة كافة المحافل والمنظمات الدولية وخاصة الأمم المتحدة بأن محمود عباس منتهي الولاية لا يمثل الشعب الفلسطيني وأية التزامات توقع معه غير ملزمة للشعب الفلسطيني.
 3. التأكيد على برلمانات وحكومات الدول العربية والدولية عدم تعاونها مع محمود عباس.
 4. دعوة كافة الفصائل بشكل عاجل للاجتماع من أجل وضع استراتيجية وخطة شاملة لمواجهة تهديدات محمود عباس لقطاع غزة وقطع الطريق عليه لتحقيق أهدافه لتصفية القضية الفلسطينية من خلال المفاوضات السرية التي يدعوا إليها مع الاحتلال.
 5. الدعوة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية حسب القانون تعمل على معالجة آثار الانقسام والتحضير لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسة ومجلس وطني.
 6. تحميل الاحتلال الصهيوني وسلطة رام الله المسؤولية القانونية والسياسية عن كافة جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب الناتجة عن استمرار حصار قطاع غزة.

ووصف التقرير ممارسة السلطة للتنسيق الأمني في ظل التوسع الاستيطاني في الضفة، والتصويب على المقاومة، بجريمة خيانة عظمى تستوجب الملاحقة والمحكمة وإيقاع أشد العقوبات بحق ممارسيها.

انتهاك مبدأ الفصل بين السلطات

وأضاف التقرير أن عباس يتجه نحو اختزال كل السلطات في يده وتجريد مبدأ الفصل بين السلطات من مضمونه وبممارس التغول وسياسة الإقصاء السياسي وقطع الرواتب لكل من يخالفه الرأي وسلب إرادة السلطة القضائية في الضفة الغربية ومصادرة استقلاليتها.
وجاء في التقرير: "لقد أثبتت قرارات المحكمة الدستورية الأخيرة بمنح الصلاحية لرئيس السلطة بنزع الحصانة البرلمانية بأن القضاء في الضفة الغربية رهينة بيد عباس وسلطة المقاطعة وأداة بيد أجهزة المخابرات ويفتقر للحد الأدنى للاستقلالية وقد انعكس ذلك مؤخرًا في إقرار رئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية الأسبق في الضفة الغربية الذي أكد بأن المخابرات الفلسطينية تتحكم في قرارات المحاكم وتجبر القاضي على التوقيع على استقالته قبل حلف اليمين لاستلام عمله وهذا يشكل نقطة سوداء في جبين السلطة، مستدلاً على ذلك باستقالة 25 قاضي، من قضاة الضفة الغربية احتجاجاً على تغول السلطة التنفيذية على السلطة القضائية".

جريمة حصار غزة

- واعتبر الغول، أن القانون الدولي يصنف حصار غزة على أنه جريمة ضد الإنسانية تستوجب المحاكمة أمام المحاكم الوطنية والدولية وقد ذكر هذه الجرائم على النحو التالي:
1. منع الموظفين من العمل وأداء واجبهم الوطني واجبارهم على الجلوس في منازلهم.
 2. إحالة أعداد كبيرة من الموظفين إلى التقاعد المبكر إضافة إلى قطع رواتب العديد منهم.
 3. ارتكاب جريمة التمييز العنصري بين غزة والضفة بمح رواتب كاملة لموظفي الضفة الغربية، بينما موظفي غزة لا يتقاضون سوى 50% من الرواتب.
 4. جريمة التنسيق "التعاون" الأمني بهدف تشديد الحصار على قطاع غزة.
 5. منع التحويلات الطبية لمواطني قطاع غزة الأمر الذي أدى لوفاة العديد من المرضى.
 6. التمييز على إغلاق المعابر، حرمان المئات من الحصول على جوازات السفر.
 7. تقليص كميات الأدوية والمستلزمات الطبية الواردة لقطاع غزة.
 8. قطع رواتب الأسرى والجرحى والأسرى



لانتخابات رئاسية وتشريعية ومجلس وطني، والتنكر لكل الدعوات والاتفاقات الوطنية الفصائلية المنادية بضرورة إصدار مرسوم بالدعوة للانتخابات وتجديد الشرعيات كافة.
إنشاء محكمة دستورية خلافاً للقانون
واعتبر التقرير أن تشكيل عباس، لمحكمة دستورية عليا جاء خلافاً للقانون الأساسي وخاصة المادة (6) من قانون المحكمة الدستورية العليا، معتبراً تشكيلها إهانة للقانون الأساسي، مندداً بتغوله على السلطات الثلاثة وسعيه لتقويض السلطة القضائية وتغييب السلطة التشريعية.
السطو على صلاحية التشريعي
وأشار إلى أن إصدار القرارات بقانون منذ يونيو من العام 2007م يُشكل اغتصاباً لصلاحيات السلطة التشريعية والتفافاً على المجلس التشريعي المنتخب وذلك من خلال استخدام حالة الضرورة المفترقة استخداماً مخالفاً للأصول الدستورية، واصفاً ذلك بالانحراف التشريعي والإمعان بترسيخ الانقسام.
الإصرار على التنسيق الأمني

العودة الذي لا يسقط بالتقدم.
تشكيل حكومات غير دستورية
ولفت التقرير إلى إن جميع الحكومات التي شكلها محمود عباس دون العرض على المجلس التشريعي لنيل الثقة هي حكومات غير دستورية استناداً لأحكام المادة (79/4) من القانون الأساسي والتي تنص على: "لا يجوز لرئيس الوزراء أو لأي من الوزراء ممارسة مهام منصبه إلا بعد الحصول على الثقة به من المجلس التشريعي".
نزع الحصانة البرلمانية
وأضاف الغول في تقريره، أن الحصانة البرلمانية تعتبر هي الضمانة الأساسية لعدم تأثير السلطة التنفيذية على أعضاء المجالس البرلمانية سواء كان بالترغيب أو بالترهيب، مشيراً لأن القانون الأساسي قد كفل لأعضاء المجلس التشريعي حصانة خاصة استناداً إلى نص مادة (53) من القانون الأساسي لسنة 2003م.
تعميل إجراء الانتخابات
ورفض إصرار عباس، على إبقاء الحالة الراهنة للانقسام ورفضه تجديد الشرعيات عبر الدعوة

مداخلات النواب

ولايته مطلع 2009 وكان عليه الالتزام بالدستور والقانون إلا أنه قد يتذرع بوجود حالة وطنية مددت



له البقاء في المنصب.

وتساءل: "أين الحالة الوطنية التي لم يحترم لها وجود ولم يحترم لها توافق، أين الحالة الوطنية وهو يغادر الوطن ليذهب أمام العالم وحيدا يبكي الأطلال وعلى مشروع وقعه بيده قبل ربع قرن؟". ولفت إلى أن عباس شكل مجلسا عزز الانفصال والانقسام ولم يمثل قوى شعبنا الحية، ملفتا إلى أن الاتفاقات التي وقعت جميعها لم يحترمها ولم ينفذ منها شيء، وتابع "عباس لم يعترف ولم يقيم لأي اتفاق وطني وزنا منذ أكثر من 10 سنوات".

وأشار إلى أن عباس يصر على بقاء حالة الانقسام الوطني، وكان عليه تقديم المجرمين الذين عصفوا بحالة الوفاق والذين خططوا لقتل قيادات الشعب الحكومية وغيرها، وأوضح قائلاً "وقت توقيت اتفاق آليات المصالحة كانت مجموعات بقيادة ماجد فرج يخطون لقتل توفيق أبو نعيم وعندما لم ينجحوا بذلك ذهبوا لمسرحية قتل الحمد الله".

مطالباً بمحاكمة وطنية للمتورطين في محاولة اغتيال اللواء توفيق أبو نعيم ومن حاول تفجير موكب الحمد الله.

وشدد على أن الخروج من الحالة الوطنية اليوم وهي حالة الاستجداء أمام المجتمع الدولي وتمزيق القضية الوطنية والانقسام هو انتخابات عامة وطنية فلسطينية من خلال اتفاق وطني براعية دولية.

ضيق الحقوق



من ناحيته قال النائب مروان أبو راس: "بصفتنا ممثلين الشعب الفلسطيني ونمثل الأغلبية نقول إن عباس باع أرضنا وضيع حقوقنا وتآمر على شعبنا وقتل مرضانا وأهان أسرانا وتنكر لشهدائنا وحارب مقاومتنا".

متسائلاً: "ما الفرق بين والخائن لوطنه وبين من ينسق من المحتل ويحارب المقاومة؟".

ومضى يقول: "لا يشرف الأمم المتحدة أن يقف عباس فيها ليلقي خطابه وهو لا يمثل أحد من شعبنا الفلسطيني".

وشدد على أن عباس لا يمثلنا ولا يحق له أن يدعي أنه فلسطيني، فضلاً عن أن يكون رئيساً أم ممثلاً لنا في أي محفل من المحافل الدولية.

أبناء شعبنا يطالبون برحيل عباس فوراً، بالإضافة لعدم موافقة فصائل العمل الوطني والإسلامي سياساته الرعناء.

وتساءل النائب الأشقر بقوله: "من تمثّل يا منتهي الولاية؟ من تمثّل أيه الرئيس المزيف؟ هل تمثّل اللاجئين الذين دمرت حقهم في العودة؟ من تمثّل أيها الرئيس القاتل؟ هل تمثّل غزة التي تحاصرها وتمنع عنها الكهرباء والدواء ومازلت تحلم أن يتلعبها البحر لأنها تحمل لواء المقاومة؟".

وأكد أن عباس يستمد شرعيته من الاحتلال، معلناً أنه لا يمثل أحد من أبناء شعبنا الفلسطيني وأن كلمته أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة لا تعني شيئاً لشعبنا، مطالباً بمحاكمته لأنه ينتحل صفة رئيس الشعب زورا وبهتانا.

أبي رغال العصر



من طرفه وصف النائب يونس الأسطل، رئيس السلطة بأنه أبي رغال العصر، مستدركاً بقوله: "لقد ظل قبر أبي رغال يرحم بالحجارة بعد موته بـ 70 سنة".

وأشار إلى أن عباس، إن لم يتب إلى ربه فمصيره مثل مصير فرعون، الذي اتخذ قرار إبادة أبناء بني إسرائيل، منوهاً إلى أن عباس يرغب بإبادة غزة وأهلها، واصفاً الأجهزة الأمنية بأنها محسوبة زورا على شعبنا الفلسطيني، مضيفاً نرى أن عباس يغتصب الشرعية هو وفصيله.

سياسة انهزامية



إلى ذلك أشار النائب سالم سلامة، إلى أن عباس أحال أرض فلسطين لليهود، ورصي أن تكون أرض القدس للتبادل بأراضي أخرى، وأحال حق العودة إلى هباء، وهو يهدد بمزيد من الإجراءات الاجرامية والتي يسميها عقوبات على أبناء شعبه الرافضين لسياسته الانهزامية، مشيراً إلى أن تفاهات "عباس بيلين" وهي أساس صفقة القرن وينافق زاعماً أنه ضدها.

ولفت إلى أن عباس يقوم بتسديد ديون السلطة على حساب أهلنا في قطاع غزة من خلال قطع الرواتب وتخفيض بعضها، وأوصى الفصائل وشعبنا في الشتات بعمل مجلس وطني له الأغلبية وتقديم عباس للمحاكمة.

يبكي على الأطلال

بدوره أشار النائب خليل الحية، لوضوح البعد القانوني والدستوري لحالة عباس والذي انتهت

مزقت شعبنا، وفرضه الحصار على غزة وتدمير اقتصادها".

ولفت إلى تواطؤ عباس مع ننتياهو لإعاقة تحقيقات الأمم المتحدة بجرائم إسرائيل في الحروب على غزة، مندداً بتقليصه رواتب موظفي السلطة مما أدى لمشاكل اجتماعية واقتصادية وإقراره قانون تقاعد اجباري وقطع رواتب مئات الأسرى والشهداء. وتابع يقول: "قام بتقليص الكهرباء المغذية لغزة من خلال التنسيق مع الاحتلال مما فاقم أزمات القطاع على المستشفيات والصرف الصحي، وحرّم قطاع غزة من حقوقه المالية وحولها للضفة واستخدمها لأغراض تخدم السلطة".

وندد بإخراج غزة من ميزانية السلطة الأمر الذي عرقل مشاريع البنية التحتية والتنمية، لافتاً لمنع ادخال البضائع والسلع وحظر تصدير منتجات القطاع للخارج وتحريض المصريين بإغراق القطاع بمياه البحر عبر الانفاق.

دولة وهمية



إلى ذلك شدد النائب صلاح البردويل على أن السلطة أنشأت دولة وهمية كلفتنا الكثير وما زلنا نعاني جراء ذلك حتى اليوم، مؤكداً أن دخول حماس للانتخابات كان لأجل وضع حد لمهزلة أوسلو، وقال: "لقد حافظنا على سلاحنا ودفعنا أثماناً غالية للحفاظ على الثوابت".

وأكد أن اتفاق أوسلو خطيئة كبيرة حملت السلطة لمشاركة الاحتلال في الحصار والتضييق على سلاح المقاومة، منوهاً أن رئاسة السلطة فقدت كل مبرر لتسمية نفسها قيادة للشعب، منوهاً للإجماع الوطني على فشل أوسلو.

وشدد على أن محددات البرنامج الوطني يجب أن تكون من خلال فصائل العمل الوطني وأول المحددات شطب الاعتراف بالاحتلال ووقف التنسيق الأمني والجرائم التي تمارسه من خلاله ووقف الحصار ودعم المقاومة ودعم مسيرة العودة وتطوير أدواتها والوقوف بجانب الجرحى وعائلات الشهداء، وتحرير الأسرى وتحشيد الشعب العربي نحو المقاومة وتدفع الاحتلال ثمن احتلاله لأرضنا.

عليه الرحيل



أما النائب إسماعيل الأشقر، فقد أشار إلى أن التشريعي هو الممثل الحر والوحيد للشعب الفلسطيني، مشيراً لاستطلاعات الرأي التي أجرتها المراكز البحثية والتي أفادت أن 80% من

منتهي الولاية



بدوره أكد النائب محمود الزهار، في معرض تعليقه على تقرير اللجنة القانونية، على أن محمود عباس، قد انتهت ولايته الدستورية بموجب القانون ولم يعد يمثل الشعب الفلسطيني، مطالباً برحيله عن المشهد السياسي قبل أن يجبره الشعب على ذلك مرغماً.

وبين أن عباس يقوم باتباع سياسية تصفية المقاومة وإهمال المصالحة بهدف إنهاء المقاومة لشعب لا يزال تحت الاحتلال ويحرض علناً ضد قطاع غزة، مطالباً بطباعة التقرير الذي أعدته اللجنة القانونية، وتوزيعه على كل البرلمانات العربية والإسلامية والدولية.

رفع الغطاء



من ناحيتها أشارت النائب جميلة الشنطي، إلى أن إرادة شعبنا وتضحياته أكبر ممن يمثلها من يحاصر شعبه ويجوعه ويعتقل المقاومين وينسق مع الاحتلال، متسائلة: "كيف يمثلنا وهو من وضع شعبنا في مازق أوسلو وتنازل عن أراضي فلسطين مجاناً للاحتلال؟".

وأكدت أن عباس وعصابته يتآمرون على قضيتنا وفق خطط مرسومة لهم دولياً لتدمير مشروع المقاومة، وتابعت: "عباس يرفض الحوار مع حماس ويلتقي بالوفود الصهيونية ويرتب أوراقه معهم". مطالبة شعبنا وفصائله برفع الغطاء عن عباس واصفة إياه بأنه فقط رئيس جزء من تنظيم فتح.

تواطؤ مفروض



أما النائب عاطف عدوان، فقد قال: "إن ما سيقوم به عباس غداً في الأمم المتحدة لا يخدم القضية للعديد من الأسباب على رأسها خطيئة أوسلو التي

لجنة الداخلية والأمن تستمع لوكيل وزارة الحكم المحلي

باقي المناطق بشكل تدريجي بعد الاطلاع على النتائج ودراسة التجربة من حيث عملية التنفيذ ومدى مناسبتها وملائمتها للمناطق الأخرى. ومن جانب آخر ناقشت اللجنة قضية البناء في منطقة جبل المنطار، حيث أكد رئيس اللجنة النائب إسماعيل الأشقر، على ضرورة أن يتم التوافق والتنسيق بين وزارة الحكم المحلي والبلديات بشأن تصنيف المناطق وتحديد مكانتها من حيث كونها سياحية أم غير ذلك، واعداد التقارير الفنية بخصوص جبل المنطار للتأكيد على ماهيته إذا ما كان منطقة سياحية أم غير ذلك، وبالتالي ينطبق عليها القوانين الخاصة بذلك. إلى ذلك أشار عمار، أنه تم تشكيل لجنة فنية لعمل الرفع المساحي، وتحديد طبيعة المنطقة بناءً عليها، على أن يتم التشاور مع الجهات المعنية بالخصوص وبالتالي اصدار قرار نهائي بشأن القضية.



عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي، يوم أمس الأول جلسة استماع لوكيل مساعد وزارة الحكم المحلي سعيد عمار، لمتابعة ومناقشة العديد من القضايا التي تتصل بعمل البلديات وأهمها قضية توسيع نفوذ البلديات في قطاع غزة، وذلك بحضور النواب: إسماعيل الأشقر، مروان أبو راس، يونس أبو دقة. من جانبهم شدد النواب على ضرورة دراسة موضوع توسيع نفوذ البلديات بشكل معمق وعلمي قبل بدء التنفيذ عملياً، وذلك لضمان أكبر قدر من صحة القرار المراد تطبيقه. بدوره أكد عمار، أن وزارة الحكم المحلي أنشأت مجلس تنسيقي يضم بلديات شرق محافظة خان يونس كتجربة عملية ميدانية يتم تنفيذها على الأرض لأول مرة، على أن يتم تطبيق الفكرة على

لدى مشاركتهم بمؤتمر مركز مسارات

نواب الضفة: الوحدة الوطنية والمشاركة السياسية ضرورتان ملحتان



استراتيجية سياسية ونضالية قادرة على تغيير المسار السابق، وإعادة إحياء القضية الفلسطينية، وإحباط خطط وسياسات تعميق الاحتلال والضم والاستيطان الاستعماري. وأضاف النواب في تصريحاتهم بضرورة بحث خيارات ومتطلبات إعادة بناء الوحدة على أسس وطنية وديمقراطية توافقية ومشاركة سياسية حقيقية، خصوصاً بعد التطورات الأخيرة على هذا الملف، إضافة إلى مستقبل السلطة في ضوء ما يطرح من سيناريوهات تتراوح ما بين الانهيار، والحل، والإبقاء على الوضع القائم، وإعادة النظر في شكلها ودورها ووظائفها.

شاركت مجموعة من نواب الضفة الغربية بالمؤتمر السنوي السادس الذي ينظمه مركز مسارات، والذي يهدف إلى مواصلة النقاش حول الأهداف الوطنية الفلسطينية القابلة للتحقيق في هذه المرحلة، وخطة العمل القادرة على تحقيقها، مع التحذير من وضع مهمات وأهداف أقل أو أكثر مما يمكن تحقيقه. بدوره شدد النواب في تصريحات صحفية أن المؤتمر يتناسب هذا العام أهمية استثنائية كونه يعقد في لحظة فاصلة بين مرحلتين: مرحلة اتفاق أوسلو التي وصلت إلى طريق مسدود، ومرحلة التحول باتجاه بلورة

نواب: عباس فاقد الشرعية وخطابه في الأمم المتحدة لا قيمة له



خطاب الوهم والسراب

من طرفه أكد النائب يونس أبو دقة، أن عباس فاقد للشرعية وخطابه مجرد سراب وامتنالاً للأوامر الصهيونيين، داعياً إلى عدم التعامل والتعاطي مع محمود عباس بوصفه رئيساً للسلطة، لأنه فاقد للشرعية الدستورية والقانونية منذ يناير 2009م حسب القانون الأساسي الفلسطيني وتعديلاته، مشيراً أن خطاب عباس المرتقب في الأمم المتحدة مجرد وهم وسراب وتلميع إعلامي ولا قيمة له. وأكد أبو دقة، أن محمود عباس، منتهى الولاية ولا يمتلك أي صلاحية وهو مغتصب للسلطة وغير شرعي، وما تقوم به سلطة عباس في رام الله من تنسيق أمني مع الاحتلال الصهيوني يعد خيانة للمشروع الوطني الفلسطيني ودماء الشهداء.



خطاب الضعف والاستجداء.

من ناحيتها أكدت النائب عن حركة فتح نجاة أبو بكر، أن خطاب رئيس السلطة محمود عباس، لن يحمل جديداً سوى التمنيات والاستجداءات، واصفة إياه بخطاب الضعفاء، مضيفة بقولها: "العالم ليس منشغل بنا وإذا انشغل بنا سينحاز للكيان الإسرائيلي". ودعت أبو بكر، رئاسة السلطة لرفع الحصار عن قطاع غزة وتصويب المسارات بالضفة الغربية المحتلة قبل التوجه للأمم المتحدة، مطالبة بتغيير لغة الخطاب، قائلة: "الواجب الوطني يحتم علينا أن نتوجه بخطاب الوحدة للشعب الفلسطيني وليس خطاب الاستجداء لإسرائيل وغيرها من خلال منبر الأمم المتحدة".



لا يمثل الشعب الفلسطيني

بدوره قال النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة: "كيف لمحمود عباس أن يمثل الشعب الفلسطيني وهو يعاقب غزة ويحاصرها ويجوعها، ويستثنى الفصائل السياسية من المجالس المركزية التي عقدها؟، وهو مُصرّ على المفاوضات العلنية والسرية مع الاحتلال". وأكد خريشة، أن خطاب عباس في الأمم المتحدة لا قيمة له في ظل استمرار الانقسام واستمرار السلطة بفرض العقوبات على قطاع غزة، داعياً عباس، لوقف العلاقة مع "إسرائيل" وسحب الاعتراف بالاحتلال ورفض أي مساعدة أمريكية للأجهزة الأمنية والتوجه لقطاع غزة المُرحر ليتمكن من اتخاذ قرارات جريئة.

أجمع نواب في المجلس التشريعي، في تصريحات صحفية منفصلة أن محمود عباس فاقد للشرعية ومنتهى الولاية ولا يمثل الشعب الفلسطيني وأن خطابه في الأمم المتحدة لا قيمة له، داعين لضرورة إنجاز الوحدة الوطنية ورفع حصار غزة قبل التوجه لأي محفل دولي، "البرلمان" تابعت تصريحات النواب وأعدت التقرير التالي:



آفاق

ماجد أحمد أبو مراد

majedplc@hotmail.com

وحيداً

محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية وحيداً في الأمم المتحدة، مكشوف الظهر، لا خيارات لديه سوى مزيد من الانبطاح للدولة اللقيطة والكيان المسخ "إسرائيل"، اليوم يلقي أبو مازن كلمته في اجتماعات الأمم المتحدة بنيويورك دون أن يحظى بدعم أي فصيل أو قوى سياسية مؤثرة في الساحة الفلسطينية، وذلك لأنه أصرّ على الوقوف ضد رغبات وتطلعات وطموحات الشعب الفلسطيني العاشق للحرية وزوال الاحتلال.

معظم - إن لم يكن كل الشعب الفلسطيني - يؤمن بأن حرّيته ثمنها الدم، وسبيلها القتال ومقاومة المحتل، غير أن أبو مازن ينفرد بكونه يؤمن بنظرية المفاوضات الدائمة مع قاتل شعبه وسارق أرضه المقدسة، لذلك تجده وحيداً في طروحاته منفرداً في قراراته، لهذا فإن خطابه اليوم لن يكون سوى خطاب الضعفاء مستجدي الشفقة من الدول والقوى الكبرى والمؤثرة، لكن دون جدوى فالعالم لا يحترم إلا القوي، وأذاً له القوة وهو يسير وحيداً دون دعم شعبه.

ذهب أبو مازن إلى الأمم المتحدة متسلح بنهجه الاستسلامي، وعشقه للمفاوضات، وممارسته للتنسيق الأمني مع الاحتلال، وتشجيع قواه الأمنية على قمع الشبان الفلسطينيين الراغبين في مقاومة المحتل ومستوطنيه في طرقات الضفة الغربية ومدينة القدس المحتلة، وكلها صفات يرفضها الشعب الفلسطيني بل ويتبرأ منها علناً، لصالح تمسكه بخيار مقاومة الاحتلال ومقارنته حتى تحرير الأرض واستعادة الحقوق المسلوقة، التي ضيعها المفاوض الفلسطيني على مدار ربع قرن من الزمان أو يزيد.

أبو مازن في الأمم المتحدة بعدما وضعنا في مازق أو سلو وقدم فلسطين للاحتلال وأعلن وثيقة الاستسلام منذ 25 سنة، وما زال يقف على رأس سلطة خذلت شعبها، وتأمّرت على قضيتها العادلة، وهي مساهم قوي في تنفيذ صفقة القرن بالفعل على الأرض وليس القول، لذلك كله تجده وحيداً مكشوف الظهر لا سند له ولا نصير، لا في الأمم المتحدة ولا في غيرها من المحافل الدولية.

فعلاً لقد آن الأوان للوقوف وبكل جرأة في وجه هذا الديكتاتور الذي يحكم الشعب رغماً عنه، ويمارس القهر والحصار بحق شعبنا، ويضيق على المواطن عيشته ويحاربه في لقمة عيش أبنائه، لقد آن الأوان لأن نقول له كفى ظلماً وقهراً وعربدة، جاء الوقت المناسب للخروج عليه ورفضه والتخلص من نهجه المذل.

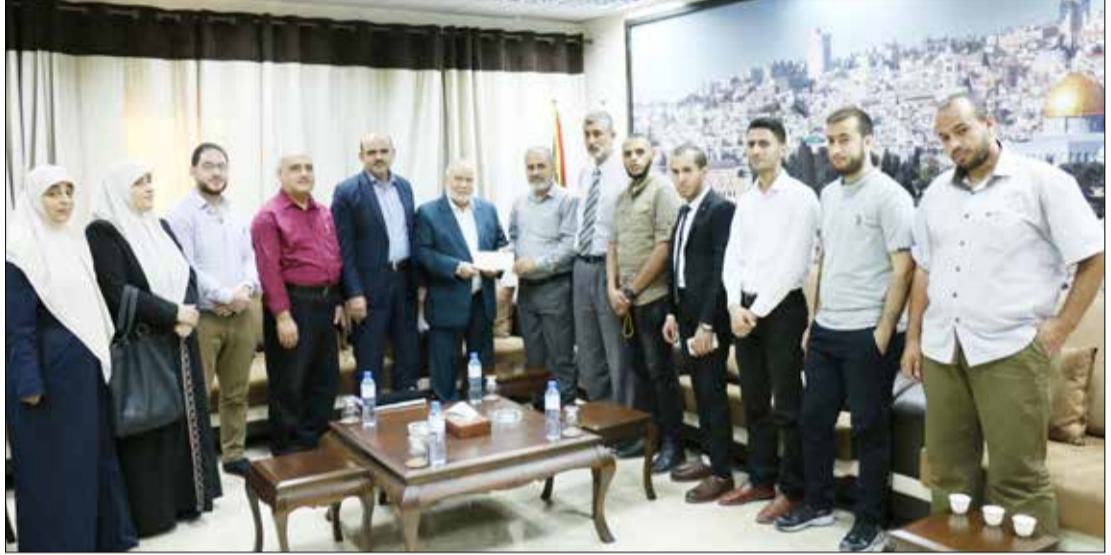
أرى أن الواجب الوطني يحتم علينا جميعاً سواء فصائل أو قوى وحركات سياسية ومنظمات أهلية وشخصيات وطنية اعتبارية، ضرورة إزاحة محمود عباس عن المشهد السياسي بأقصى سرعة ممكنة، والمسارعة نحو تشكيل جبهة وطنية موحدة، أو أي هيئة تحت أي مسمى المهم أن تعمل لإنقاذ الحالة الوطنية، ووقف النزيف الحاد والتدهور السياسي المستمر الذي تسبب به أبو مازن وفريقه.

فلسطين أكبر من أن يتاجر بها هذا الشخص أو ذلك الحزب أو تلك الهيئة، فلسطين باقية وكل من تأمر عليها إلى زوال وسيلعنه التاريخ وتنبذه الأجيال وتحترقه الشعوب، فلسطين أكبر من المصالح الشخصية والعائلية والحزبية والفئوية، وعليه فإن شعبنا يستحق قيادة أفضل من كل أزمات التطبيع والتفاوض، شعبنا بحاجة لمن يأخذ بيده نحو التحرير والانعتاق من المحتل وليس بحاجة لمن يهادن الاحتلال ويلتقي بقياداته في السر والعلن.

أمل أن نرى حلاً قريباً يزيل هذه الحفنة العفنة والشرذمة القليلة ويظهر التاريخ الفلسطيني منها ومن تبعياتها ويعيد لنا الوجه النضالي والحضاري الذي حافظ عليه شعبنا منذ عقود طويلة.

بحث معهم المشكلات والمعوقات

التشريعي يستقبل وفداً من نقابات المهن الطبية



وقدراتهم ومؤهلاتهم العلمية لخدمة أبناء شعبهم، محملاً حكومة رامي الحمد لله، المسؤولية عن تدهور أوضاع المؤسسات الطبية في قطاع غزة، ومطالباً برعاية مستشفيات القطاع وتقديم الدعم المادي اللازم لها بهدف استمرارها في تقديم الخدمة الطبية للمواطنين.

ووعده بحر، رئيس وأعضاء النقابة بأن التشريعي سيبدل جهوده لدى جهات الاختصاص من أجل وضع الحلول الواقعية المناسبة التي من شأنها التخفيف من مشكلات النقابة ومنتسبي المهن الطبية في ضوء الإمكانيات المتاحة لدى وزارة الصحة والمؤسسات والجهات الرسمية المختلفة.

الطبية المهمة في العمل الطبي، لافتاً للمشكلات التي تعترض عمل النقابة وفي مقدمتها أزمة الخريجين، مؤكداً أن الجامعات وكليات التعليم العالي تخرج سنوياً أعداداً كبيرة مما أدى لتكدس الخريجين دون أن يكون لهم حظ في الوظائف العامة، منوهاً لمشكلات عدم العمل بنظام العلاوات المقررة قانوناً لا سيما للموظفين الذين يحصلون على مؤهلات علمية إضافية وهم على رأس عملهم، مطالبين بتعديل المسميات الوظيفية لهم.

بدوره أشاد بحر، بالدور المهني والطبي التقدمي الذي يقوم به منتسبي نقابة المهن الطبية، لافتاً لدورهم الوطني في خدمة المرضى وتسخير طاقاتهم

استقبل النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي د. أحمد بحر، بحضور أمين عام التشريعي د. نافذ المدهون، مطلع الأسبوع الجاري بمكتبه في مدينة غزة، وفداً من نقابة المهن الطبية، كان على رأسه رئيس النقابة عماد العالول، وبحث معهم المشكلات والمعوقات التي تعترض عمل النقابة وأعضائها والمنتسبين لها كافة، وناقش الحضور آفاق الحلول المطروحة بهدف التخفيف من الأزمات التي يعانيها خريجو المهن الطبية في قطاع غزة.

بدوره أوضح العالول، أن نقابته تمثل أحد عشر مهنة طبية منها، التحاليل الطبية، والأشعة، والبصريات، والسمعيات، والتخدير وغيرها من المهن



نواب الضفة لدى مؤازرتهم المحررين المضررين احتجاجاً على قطع رواتبهم



تصدر عن الدائرة الإعلامية في
المجلس التشريعي الفلسطيني

تصميم وإخراج

رائد توفيق الدحدوح أحمد جهاد سويدان

تحرير ومتابعة

حسام علي جججوج

مدير التحرير

ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN